

Distr.
GENERAL

S/1996/695
27 August 1996

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للوفد الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أود أن أشير إلى الوثيقة S/1996/603 المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ وتصويبها الصادر بالمستند S/1996/603/Corr.1 المؤرخ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ التي تتناول مسألة حذف بعض البنود من قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن. ويشرفني أن أنقل إليكم قلق حكومة الجمهورية العربية السورية إزاء ما تضمنته الوثيقة المذكورة أعلاه، وخاصة التوجه نحو الحذف التلقائي لبعض المسائل المعروضة على المجلس.

وفي هذا الإطار، تود حكومة الجمهورية العربية السورية الاعراب عما يلي:

أولاً - تعترض حكومة الجمهورية العربية السورية بشدة على حذف البند رقم ٤٠ لعام ١٩٨٦ وهو رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة والتي تتضمن إشارة إلى أحد الأدلة الدامغة على ممارسة إسرائيل لارهاب الدولة وتحديدها للارادة الدولية التي تقف ضد هذا النوع من القرصنة، وتبذل جهوداً مستمرة لمحاربة مثل هذه السياسات.

ثانياً - تعترض حكومة الجمهورية العربية السورية بنفس الشدة على حذف البندين ٥ و ٢٣ المتصلين بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط، وهما بندان لهما أهمية بالغة، لا سيما وأن الحكومة الاسرائيلية الجديدة تتحدى قرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام وإرادة المجتمع الدولي، ولأن القضية برمتها تقع تحت مسؤولية مجلس الأمن في إطار صيانة السلم والأمن الدوليين.

ثالثاً - إن ما يدعو للأسف الحقيقي هو إقدام مجلس الأمن الدولي، الذي يتحمل مسؤولية خاصة في صيانة الأمن والسلم العالميين، على حذف هذه البنود بغض النظر عن قيمتها الموضوعية والتاريخية، ودون تشاور مسبق مع الدول المعنية. ونعتقد أن ذلك يتناقض بشكل كامل مع مبدأ الشفافية الذي اتفق الجميع على ممارسته في إطار جميع الأجهزة التابعة للأمم المتحدة.

9621996

رابعاً - إن ابقاء البنود لمدة عام واحد فقط إذا اعترض على حذفها عضو في الأمم المتحدة قبل ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، معيار غير مقبول تم استحداثه دون مشاورات مسبقة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويفرض على هذه الدول أمراً واقعاً لم تشارك في صنعه، ولم يتم التشاور معها بشأنه.

خامساً - إن الحذف التلقائي للبنود التي لا ينظر فيها رسمياً لمدة خمس سنوات يعد تجاهلاً خطيراً للطريقة المثلى التي يجب أن ينظر فيها المجلس في بعض القضايا وتوقيت ذلك بشكل خاص، وقد يدفع ذلك بعض الدول للإصرار على طرح المسائل التي ستحذف من قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن، الشيء الذي قد لا يخدم عمل المجلس.

وأخيراً فإن حكومة الجمهورية العربية السورية تعتقد أن المهام المعروضة على مجلس الأمن الدولي أكبر بكثير من مجرد العمل على تبسيط قائمة الموضوعات المعروضة عليه أو حذفها، وترجو مجلس الأمن أن يعيد النظر في مقرره خدمة للسلم والأمن الدوليين.

(توقيع) أحمد حلاق

القائم بالأعمال بالنيابة

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة

— — — — —